

قرب وان كان هو ايضا بسيدا او ما ثانيا فلا ضمرا اختلفا في ان المحموم به
يجب ان يكون اختياريا او لا كما مر ذكره لو اريد بالاختياري ما ذكره لو يبق للخلاف
معنى او فابله معتد ظاهرا ان المحموم عليه اذا كان صفة لمن له اختيار المحموم
به ايضا كذلك ضرورة انها متصلا فان بشي واحدم اختيارية المحموم عليه
لا يمكن ان يكون المحموم به غير اختياري بالمعنى المذكور فتدبروا ما ثالثا
فلا تدر ان اراد حمل كلام القوم الذين قبيدوا الجمل بالاختياري على ذلك
فقد مر عن الامام الرازي وعن السيد السند النص صريح بخلافه وان اراد حمل
كلامه اللغويين ونحطية من خالفة فلا يخفى ان المدلول في التعليلات عما
ذكره الثقات المحققون مجرد احتمال عقلي لا يوجب به ولا ينبغي ان يجعل
في حيز الاعتبار فضلا عن الحكم والافادة واما رابعاً وهو لقاطع لمادة
الشبهة فلان العلامة المنفردة في صرح في حاشية الكشاف بان منهم
من قبيد المحموم عليه بالاختياري لا يقال مدحته على صبا حد حزن ولا
يقال حمدته وفي تفسير الفاضلي نقول حمدت زيد اعلى كرمه ولا نقول
حمدته على حسنه ولو اكنى في ما ذكره المثلان وهذا نص في المقصود
وكانه نوه ان قبيد الاختياري مجرد عدم حمل اللوغة على صفا ظاهرا ختار
ما مر وعقل من انه لعدم حمد زيد على الحسن ايضا كما قلنا فلا تغتر بظاهر
العبارة واما المراد بالاختيار المعتبر للاسما حقيقي او العرفي فستفعله
في بيان المحموم واما الامر الثالث اعني الحامد فهو من يتحقق الحمد وفيه
متسايل **المسئلة الاولى** يجب ان يكون الحامد مظهرا ببناء به المحموم
ظاهرا لا مستهزياً فان الاستهزاء ليس مجرد قطعاً شرفاً لو المراد من التعظيم
النظا هي ان لا يكون في اقواله وجوارحه ما يدل على التحقير والهزء فلا
يصدر ما يدل على خلاف ما دل عليه لوصف بالكل من التعظيم والعظمة
فاراد واما بالتعظيم هنا عدم التحقير والهزء وعدم مخالفة الفعل القول
وقبل زيادة لفظ الجحمة حيث قيل على جهة التعظيم للاشارة الى ذلك

شتر

شتر انه على السيد وغيره وجوب تلك الموافقة بانه اذا خالفة افعال
الجوارح لم يكن محموا حقيقة بل استهزاء وسخرية واعتراضا لا تسلم ان
الوصف حينئذ استهزاء بل الاستهزاء فعلا لا ركنا الا اذا علم ان الوصف
قصد بفعل الاركان صرفه عن التعظيم لا اذا لم يقبل ذلك سيما اذا كان فعل
الاركان لمصلحة فلا يتم الاطلاق **واقول** لا شك في ان بيان
الكامل ذال على التعظيم والعظمة وبيان العظمة امران مستحسان فاستحسنوا
ولو علم انه لم يرد بوضفه وبيانه لتعظيمه بل اراد تحقيقه صار ملبوسا وعقد
هزوا وكذا ما لم يعرف وكان في نفس الامر كذلك لانه في الحقيقة لم يكن
حسنا ولو عرفوا حاله لم يمدحوا حسنا فاذا خلا الوصف عن مواع التعظيم
حمل على ظاهره وعقد حسنا واما اذا افتقر بما بينا في التعظيم حينئذ
جاز عقلا ان يعد كل من الوصف والفعل بما يقتضيه قبيد الوصف حمدا
وتعظيما والفعل تحقيرا وهزوا الا انهم لم يعتبروا ذلك الوصف وعقدوا
ايضا هزوا وذلك لان اللفظ قد يكون لهزوا والتحقير هو ذو محملين
فحيث وجد قربة صاد حمل على الجمل الاخر مما بين مدلول القول
والفعل ولم يعكس لان الفعل المذكور لا يحمل التعظيم وكونه لمصلحة غير
التحقير نادر بعيد عن الفهم فلذا لا يتبادر الى الفهم الا التحقير واذا لم يتبادر
منه الا ذلك فكانه نص في التحقير فحمل المحموم على ما هو كما لم يتطوع به على
انه يكتفي في ترجمه مدلول الفعل على القول ان هذا الفعل لا يكون
للتعظيم قطعا ويتبادر منه التحقير وهذا اللفظ كثر ما يكون لهزوا
لا للتعظيم فانهم لو حمل كل منهما على مدلوله لان التعظيم والتحقير من شخص
واحد في الوجود لا يجتمعان ولو اجتمعا فان التعظيم غاية الضعف فلا يعتبر
اولا الهزوا والتحقير في القبح والذم اشد من الهزوا والتعظيم في الحسن
والكمال والقبول ولذا ترجح ان في ما يوهى الهزوا ويرتبت عليه الذم والكمال
والابعاد وقد لا يترتب على الهزوا والتعظيم التصريح ما يناسبهما وما
كان ذلك استغناء للدلالة على الهزوا وذلك الحسن للضعيف الذي في مجرد

1957

Copied by Saad University